



د. وجدى زين الدين يكتب:

الحوار الوطنى يشكل جبهة قوية لمواجهة التحديات

08



غرق عشرات المنازل والأراضي لا إلهام جسر على ترحلة السريس

03

٢,٧٪ تراجعاً فى أسعار الذهب

كتبت - جيهان موهوب:

تراجعت أسعار الذهب بالأسواق المحلية بنسبة ٢,٧٪ خلال تعاملات الربع الأول من العام الجارى، فى حين ارتفعت الأوقية بالبورصة العالمية بنسبة ٨,٢٪، مدعومة بالتوترات الجيوسياسية، وتزايد التوقعات بخفض الفيدرالى الأمريكى لأسعار الفائدة منتصف ٢٠٢٤. قال سعيد إمامى، المدير التنفيذى لمنصة «آى صاغة» لتداول الذهب والمجوهرات عبر الإنترنت، إن أسعار الذهب بالأسواق المحلية تراجعت بقيمة ٨٥ جنيهاً خلال تعاملات الربع الأول من العام الجارى، حيث افتتحت سعر جرام الذهب عيار ٢١ تعاملات العام عند مستوى ٢١٧٥ جنيهاً، ولأمام مستوى ٢٩٠٠ جنيه، واختتمت التعاملات عند مستوى ٢٩٠٠ جنيهاً مع نهاية مارس.

إسرائيل تعدم ٤٠٠

فلسطينى بمجمع

الشفاء وتعزل المرضى

وتدمر ١٥٠٠ منزل

02



العدد ١١٥٩٤ - السنة الثامنة والثلاثون | الاثنين ١ أبريل ٢٠٢٤ - ٢٢ رمضان ١٤٤٥ هـ - ٢٢ برمهات ١٧٤٠ ق

ثلاثة جنيهاً

صفحة

الحق فوق القوة.. والأمة فوق الحكومة
تصدر عن حزب الوفد المصرى

الوفد

صحيفة يومية أسسها فؤاد سراج الدين عام ١٩٨٤ برئاسة تحرير مصطفى شردى

رئيس التحرير
د. وجدى زين الدين

رئيس مجلس الإدارة
د. أيمن محسب

رئيس حزب الوفد
د. عبدالسند يمامة

تشكيل لجان تسلم القمح.. ولا تغيير فى أسعار السلع التموينية.. واستمرار طرح السكر الحر

كتبت - جيهان موهوب:

أعلنت وزارة التموين والتجارة الداخلية بدء تشكيل لجان تسلم القمح ومراجعة مراكز جاهزيته ومراكز ونقاط الاستقبال والتجميع مؤكدة أن المستهدف هو توريد ٢,٥ مليون طن قمح خلال الموسم. ووجه وزير التموين مديري مديريات التموين بتشكيل اللجان المختصة بتسلم الأقمح المحلية من خلال إنشاء غرفة عمليات مركزية

ووجه «المصليحي» بمتابعة الأسعار والانخفاض الذى طرأ عليها نتيجة توافر السيولة الدولارية، مشيراً إلى أن أسعار الكثير من السلع قد شهدت انخفاضاً ملحوظاً كما حدث فى زيوت الطعام والمكرونه والذيق والذرة والأعلاف والكثير من السلع الأخرى، وطالب «المصليحي» التركيز على مراجعة فواتير تداول السلع بداية من المصنع حتى الوكيل أو الموزع وصولاً إلى المستهلك النهائى.

بالوزارة وغرفة عمليات بكل مديرية متابعة توريد القمح لحظياً. وأكد الدكتور على المصليحي، وزير التموين والتجارة الداخلية، أن أسعار السلع التموينية ثابتة وليس فيها أى تغيير، مشدداً خلال اجتماعه مع مديري مديريات التموين وقيادات الوزارة، على استمرار طرح السكر الحر على بطاقة التموين بسعر ٢٧ جنيهاً للكيلو.

«السيى» يطالب بالاستمرار فى تقديم الدعم الصحى للأشقاء فى غزة

كتب - ناصر عبد المجيد:

تقديم الخدمات الصحية للمواطنين، على النحو الذى يجعل بمجهودات الدولة فى تنفيذ التغطية التأمينية الصحية الشاملة. وأضاف المتحدث الرسمى أنه تم كذلك استعراض الخطوات التنفيذية لدعم وتوطين صناعة الدواء، بالإضافة إلى فتح مجالات جديدة لتصدير الدواء المصرى، وكذا الموقف الحالى للمبادرات الرئاسية وخاصة المبادرة الرئاسية للقضاء على قوائم الانتظار، حيث وجه الرئيس بتوفير الدعم المالى اللازم فى هذا الصدد، وزيادة معدلات الإنجاز فى مبادرة القضاء على قوائم الانتظار، مع الاستمرار فى تقديم الدعم الصحى للأشقاء فى قطاع غزة، لتخفيف حدة الأزمة الإنسانية والصحية التى يعانى منها أهالى القطاع.

التشريعية المطلوبة، لتسهيل مشاركة القطاع الخاص فى المنظومة الصحية، بما يعزز من إمكانياتها الحالية ويرفع قدرتها الاستيعابية، وجودة وكفاءة الخدمات الصحية بشكل عام. كما اطلع الرئيس على معدلات الإنتاج الخاصة بعدد من المشروعات القومية فى قطاع الصحة، حيث تم عرض الموقف التنفيذى الخاص بافتتاح أول فرع فى مصر لمعهد جوستاف روسيه الفرنسى بالشراكة مع مستشفى السلام، وكذا تطوير المدينة الطبية بعمد ناصر (مدينة النيل الطبية)، ومشروع العامل المركزية بمدينة بدر، وآخر مستجدات المدينة الطبية للمعهد التعليمى، وقد وجه الرئيس بتوفير احتياجات المشروعات القومية ذات الصلة، فى إطار خطة الدولة للتوسع فى

اجتمع الرئيس عبدالفتاح السيسى، أمس، مع الدكتور مصطفى مدبولى، رئيس مجلس الوزراء، والمستشار عمر مروان، وزير العدل، والدكتور خالد عبدالغفار، وزير الصحة والسكان. وصرح المتحدث الرسمى باسم رئاسة الجمهورية المستشار د. أحمد فهمى بأن الرئيس تابع جهود الحكومة لدعم مشاركة القطاع الخاص فى الاستثمار فى القطاع الصحى، وزيادة التدفقات الاستثمارية فى مجال الصحة، حيث تم استعراض آليات متابعة التزامات المستثمرين لإنشاء وتطوير وإدارة وتشغيل المنشآت الصحية، والأطر التشريعية اللازمة فى هذا الصدد، ووجه الرئيس بضرورة الانتهاء من الخطوات



توضيح من شركة الأهلي للاستثمارات

تنشر شركة الأهلي للاستثمارات الرد الذى رفضت نشره صحيفة الأهرام والأخبار ولم تلتزم جريدة «البورصة» بنشره كاملاً فيما يلى نص الرد :

نشرت الصحف تصريحاً على لسان السيد إبراهيم يوسف مدير علاقات المستثمرين ببنك فيصل : «أنه لا نية لإعادة الجمعية او إعادة التصويت على قراراتها الأخيرة التى تم الموافقة عليها فعلياً» . وأوضح : «ان توزيع الأرباح يحتسب بناء على سعر الصرف وقت انتهاء الفترة المالية وليس وقت توزيع الأرباح مثلما اثارته شركة الأهلي للاستثمارات فى شكواها» . وقالت جريدتكم ان شركة الأهلي للاستثمارات « اثارته تساؤلات بشأن عدالة توزيع الأرباح للأسهام الدولارية بعد تغير السعر فى وقت صرف الأرباح عن وقت اقرارها» وشركة الأهلي للاستثمارات لم تتساءل عن عدالة التوزيع ، بل أكدت ان توزيع الأرباح على الشركاء فى أى شركة بنسب تخالف نسب الملكية ، يخالف القانون المصرى ، ويخالف كل القوانين فى العالم ، كما يخالف كل الشرائع السماوية ، وبالتالي يخالف الدستور المصرى .

يجب محاسبة المتسبب فى هذا القرار مدنياً وجنائياً لان اموال الشركات المقيدة بالبورصة - ومنها البنوك - تعامل فى عقوباتها كالمال العام .

وتتصل الرقابة المالية من التصرف بحجة - شفوية رافضة الرد علينا كتابة - ان البنك المركزى هو المسئول، وهذا غير صحيح ومخالف للقانون ، فالهيئة هى المسئولة عن وقف قرارات الجمعية طبقاً لنص المادة ١٠ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بشأن سوق رأس المال ، والمادة ٧٦ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ : يقع باطلاً كل قرار يصدر من الجمعية العامة بالمخالفة لأحكام القانون أو نظام الشركة . وقررت ذات المادة: إبطال كل قرار يصدر لصالح فئة معينة من المساهمين أو للإضرار بهم، أو لتجلب نفع خاص لأعضاء مجلس الإدارة أو غيرهم . وطالبنا فيما نشرناه القيادة السياسية للدولة بتصحيح هذا العوار الغير مقبول ، كما أرسلنا خطابات الى القيادة السياسية فى هذا الشأن .

المساهمين، وهو ما يخالف القانون فالجمعية العمومية لا يحق لها ان تتخذ قرارا يخالف القانون ، او يمثل اضرارا ببعض المساهمين . المادة ٦٠ من النظام الأساسى للبنك التى يستندون اليها نصت على ان تدفع الارباح للمساهمين بالعملة التى ساهموا بها ، ولم تتحدث اطلاقاً عن احتساب سعر الصرف فى وقت يخالف وقت صدور القرار بالتوزيع ، لان هذا يتعارض مع حقوق المساهمين كما بينا . ان عدم مواجهة تلك المزام من ادارة البنك ، الغير مقبولة او معقولة على الاطلاق ، يمثل خطراً شديداً الوطأة على الاقتصاد القومى . لايد ان نعلم ان الكثير من المستثمرين بالخارج والداخل على علم بتلك التجاوزات ، التى لا يجب ان تسكت الدولة عنها .

بالجنية المصرى من اعتداء الاغلبية على حقوق ملكيتهم . ليس من المنطق او العقل ان يحصل الشركاء المساهمون بالجنية على حوالى ١٨٥ قرشاً فى حين يحصل الشركاء المساهمون بالدولار على ٣ جنيهاً . هل تدعى ادارة البنك ان قرار التوزيع صدر فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ ، ام فى ٢٠٢٤/٣/٧ ؟ يدعى البنك انه حدث تصويت بالنسبة لقرارات الجمعية ، وهو ما لم يحدث حتى برفع اليد ، اما التصويت الإلكتروني الذى تم قبل الجمعية ، فلا يمكن احتسابه ، حيث كان هناك اختلاف حول القرارات ، ويجب ان يكون التصويت بعد بحث الاختلافات ، وان يكون بالاقتراع السرى ، ومنها اعتراض شركة الأهلي ، وهو ما لم يحدث فى الجمعية . يدعون ان الجمعية العمومية والنظام الأساسى يبيح للبنك اصدار قرار يضر ببعض المساهمين ، لصالح بعض

فى ٢٠٢٤/٣/٧ انعقدت الجمعية وقرر السيد رئيس الجلسة والسيد المحافظ تغيير التوزيع من ٨ سنوات الى ٦ سنوات بناء على توصية البنك المركزى ، والتوزيع بدون احتساب الاصوات حتى برفع اليد ، وقرروا حساب التوزيع بأنفسهم بدون اقتراع سرى عند وجود خلاف من المساهمين . لا يحق لمجلس الادارة اصدار قرار التوزيع ، وقرار التوزيع المنشور بالميزانية كان مقترحاً من مجلس الادارة وتم تغييره بناء على توصية من البنك المركزى . من المؤسف ان محافظ البنك ادعى - خلال انعقاد الجمعية - انه يمتلك ٦٪ من اسهم البنك فى حين ان افصاحه القانونى كمحافظ للبنك يدعى انه يملك حوالى ١٪ . طلبت شركة الأهلي من الجهات المختصة وخاصة الرقابة المالية ممارسة دورها الرئيسى والأساسى ، فى حماية الاقلية من المساهمين الذين يملكون اكثر من ٣٥٪ من الاسهم

وترجو شركة الأهلي للاستثمارات الرد او أزام الرقابة المالية بإعمال دورها وبالرد علينا ، حماية لحقوق شركة الأهلي للاستثمارات

تمثل الميزانية اقتراحاً من مجلس الادارة ، بدليل ان هذا الاقتراح تم تغييره بناء على توصية البنك المركزى . ولا يمكن على الاطلاق ان نهمل السعر المعلن من البنك المركزى عند اقرار هذه التوزيعات فى ٢٠٢٤/٣/٧ .

اقرار الارباح بنسبة ملكيتهم ، وليس عند اى تاريخ سابق على اقرار تلك الارباح وتجاهل السعر المعلن من البنك المركزى فى تاريخ اقرار هذه الارباح من الجمعية العمومية غير مقبول على الاطلاق .

وحقوق اكثر من ٣٥٪ من المساهمين فى بنك فيصل ، وحق الوطن فى محاسبة من يعتدى على حقوق ملكية الشركاء المساهمين فى البنك . فان الشركاء يجب ان يحصلوا على توزيعات متساوية عند

لا حاجة لجمعية عمومية ثانية ، ويجب إلزام البنك بتصحيح ما قام به من الاعتداء على حقوق ملاك ٣٥٪ من أسهم البنك.

رحم الله ابا الطيب ، والسلام على من اتبع الهدى

المستشار القانونى لشركة الأهلي للاستثمارات

أحمد إبراهيم أحمد عثمان - المحامى بالنقض

